التدويل والفصل السابع
إرث الاحتلال الأميركي في العراق
(قراءة اقتصادية)

د. أحمد ابريهي علي

* أكاديمي وباحث من العراق

* - نائب محافظ البنك المركزي العراقي سابقاً

بدلاً عن المقدمة: خلفية التدويل

إن تأجيل الاحتكام إلى قواعد التداول السلمي للسلطة بعد ثورة 14 تموز 1958 وتحويل التدابير التي أنشأها الانقلاب الاخير عام 1968 الى نظام دائم يقوم على الدكتاتورية والرعب كان من أكثر العوامل تدميراً لفرص الارتقاء السياسي نحو النضج وبلورة أنماط السلوك المؤسسي المعاصر.

بل إن ذلك التأجيل قاد إلى تردي الثقافة الاجتماعية واستفحال أمراض التفكير العنصري الطائفي في فهم التاريخ والعالم والحاضر والمستقبل. ويبدو أن الطفرة النفطية في السبعينات وانعكاسها الفوري في رخاء العائلة العراقية، قادت إلى استنساخ صعود النازية في العراق.

وفي الفترة نفسها ساعدت زيادة الموارد النفطية في ايران الى تقويض النظام السياسي جذرياً هناك ونجاح الثورة التي قطعت إيران عن تحالفاتها السابقة ومصادر الدعم الستراتيجي لها على المسيوى الدولي. لقد فاجأت إيران العالم والمنطقة بسياستها المتشددة بعد الثورة، تجاه الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً، وأساليب تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وإعلامها الديني والسياسي.

ولقد بالغت في شعارات العداء للولايات المتحدة الأميركية ممّا دفع الأخيرة وحلفاءها إلى التصدي لها بعد تجريدها من الدعم العسكري الذي كانت تحظى به أيام الشاه. وأصبح واضحاً أن إيران ستنقطع عنها إمدادات السلاح وأن الدول الكبرى تريد تحجيمها. في تلك الأوضاع الملتبسة اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، وكان رد فعل المجتمع الدولي يتسم بالبرود والتريث. وبسبب اعتماد البلدين على السلاح المستورد، أصبح من الممكن التحكم في مجريات الحرب ومسارها وما انتهت إليه على النحو المعروف.

فاجأت إيران العالم والمنطقة بسياستها المتشددة بعد الثورة، تجاه الولايات المتحدة الأميركية والغرب عموماً

لقد انحطت قيمة الانسان في حرب الثماني سنوات الى مستويات سحيقة، وكان يجري مسلسل سفك الدماء في أجواء من الصخب الإعلامي ليس لها مثيل.

وكانت الحرب قد ضيعت على البلدين (العراق وايران) ربع قرن من فرص التنمية فضلاً عن مآسيها الانسانية وأهوالها.

وبعد إنتهاء الحرب مع إيران تغيرت سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه العراق وبدأت تضغط لتحجيم قدراته العسكرية، وأثارت قضية أسلحة الدمار الشامل وسعي العراق لامتلاك قدرات نووية. وكان العراق مديناً بحوالي 82 مليار دولار نهاية عام 1988، واشتد ضغط الدائنين على حين استمرت أسعار النفط عند مستويات منخفضة بدءاً من عام 1986. ولم تبادر دول الخليج بشطب ديونها التي كانت مساعدات في سياق التحالف العربي الأميركي ضد إيران. كما شعرت الحكومة العراقية بالأحباط والفشل، عندما أدركت أن الحرب أريد منها مجرد الضغط على إيران لأسقاط الثورة، أو تغيير مسارها أو إضعافها بإيقاف تطورها الأقتصادي، دون ترحيح مكانة العراق. ولم يعترف للعراق بأية مكاسب ستراتيجية برغم حجم الخسائر البشرية والمادية، فضلاً عن تورطه بصراع مكشوف مع إيران ليس من السهل إدارته بعد تفكك التحالف المساند للحرب وتحول دوله إلى مواقف أخرى.

الحرب قد ضيعت على البلدين (العراق وايران) ربع قرن من فرص التنمية فضلاً عن مآسيها الانسانية وأهوالها

وكانت الحرب مع إيران قد جعلت العراق محوراً لثنائيات قومية وطائفية، أسهمت في تكريسها ثقافة التعبئة الحربية التي روجت دون تحفظ، لأنساق فكرية تميز بين البشر لأسباب دينية وقومية، وتتهم الآخر الديني واللغوي بالدونية والشر.

وبدأت تسري آثارها التدميرية في نسيج المجتمع العراقي.

ولاشك في أنّ الحدود مع الكويت نفسها، لم تكن محسومة تماماً من وجهة نظر الدولتين على خلفية القول بتبعية الكويت لولاية البصرة أيام العثمانيين، برغم أنه لم يتخذ الصيغة الرسمية إلا نادراً وربما في مناسبتين متباعدتين.

في خضم تلك الأوضاع حدثت المفاجئة صباح يوم 1990/8/2 عندما اتضح أن الجيش العراقي قد احتل الكويت.

وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي قرارهـ 660، الذي أدان الأحتلال وأمر العراق بالأنسحاب الفوري دون قيد أو شرط وحل المسائل المعلقة بالتفاوض. ولم يصدر هذا القرار تحت الفصل السابع.

عندما تأكد ضعف ايران أواخر الثمانينات أصبح من الممكن، في نظر الغرب وحلفائهم في المنطقة، إلغاء الدور العراقي بضرب قوته العسكرية وإيقاف نموه وكانه مجرد فقرة تسوية في ميزان القوى مما دفع إلى التشدد في معاملته. وقد أسهم تاريخ السياسة في تغذية هذا المنحى الإقليمي والدولي الخطير، والذي يهدد مقومات الدولة العراقية في الصميم. وتواطأ ساسة العراق مع أطروحات تؤكد جزئية العراق من نطاق أكبر وايديولوجيات تلغي المستقبل السياسي للعراق، وتسمى تمجيد الهوية الوطنية وشرعية الدولة العراقية قطرية وشعوبية.

وقد تضافرت سلبيات السياسة الإيرانية مع المحاور العربية، والرؤى المتوارثة على التعامل مع العراق، وكأنه منطقة صراع على النفوذ بين إيران والدول العربية (مجتمعة).

منذ غزو الكويت دخل العراق أزمة متعددة الأوجه، أظهرت الى السطح جميع عوامل الضعف في الدولة العراقية، والتي فاقمتها أخطاء السياسة.

نشأة التدويل

يوم 6 اب 1990 صدر القرار 661 عن مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع بذريعة عدم تنفيذ العراق للقرار 660، والذي فرض الحصار وأسس لتدويل الشأن العراقي. واتخذ مجلس الأمن 12 قراراً بين2/8/1990 و 29/11/1990 جميعها تحت الفصل السابع باستثناء الاول وهي[1]: 665 - 664 - 662 - 661 - 660 678- - 677 - 674 - 670 - 669 667 - 666 -، ويلاحظ أن أغلبها متصلة ما يدل على مدى انشغال مجلس الأمن الدولي بالموضوع.

1- United Nations ،Department of Public Information ،News and media division ،New York ،www.un.org Media division.

وفي القرار 678 أعطى مجلس الأمن فرصة أخيرة للعراق حتى 15 كانون الثاني 1991، لتنفيذ القرارات السابقة ومنها الانسحاب غير المشروط في القرار 660. وبخلافه سيكون للدول الاعضاء الحق في استخدام التدابير المهمة لتنفيذه. وهذا بمثابة التخويل القانوني بحرب الخليج. وأيد القرار12عضواً ورفضه عضوان هما كوبا واليمن، وامتنعت الصين الشعبية عن التصويت. واليمن التي عارضت القرار تعرضت لضغوط اقتصادية من السعودية والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. أما الصين فاكتفت بالامتناع عن التصويت دون النقض، كي تنهي المقاطعة التي فرضت عليها بعد المواجهة العنيفة للمظاهرات.

ثم حصل الرئيس بوش الأب على تخويل من الكونغرس يوم 16 كانون الثاني 1991 للهجوم الجوي على الأهداف العسكرية العراقية في العراق والكويت. وفيما بعد رفض عرضاً تقدم به السوفيت لانسحاب العراق من الكويت، بطريقة تحفظ ماء الوجه بالحد الأدنى، على أساس أنها لا تتضمن انصياع العراق التام إلى كافة قرارات مجلس الأمن.

وأعطى مهلة نهائية للعراق حتى ظهر يوم 23 شباط لـ ذعان التام، وعندما رفض العراق باشرت قوات التحالف العربي– الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، شن الحرب البرية، والتي أعطي للسعودية ومصر فيها دور كبير. علماً إن مصر كانت في التحالف الرباعي مع العراق، الذي ساندهِ عسكرياً وسياسياً في ثلاثة حروب سابقة. وشاركت فرنسا أيضاً في الحرب، وإن على نطاق محدود، وهي الحليف الغربي للعراق. ودخل الحلفاء مدينة الكويت في 26 شباط ومن ثم أعلن الرئيس بوش وقف إطلاق النار من جانب واحد، يبدأ يوم 27 شباط بعد 100 ساعة من بدء الحرب البرية. وصدر القرار686 في 2 آذار 1991 الذي ألزم العراق بإيقاف النار تجاه قوات الحلفاء، وقبول كافة قرارات مجلس الأمن السابقة وإطلاق سراح المواطنين الكويتين والمحتجزين الآخرين، والبدء بإعادة الممتلكات الكويتية وتعويض أضرار الحرب وتعيين قادة عسكريين للالتقاء بنظرائهم من الحلفاء لترتيب تفاصيل وقف إطلاق النار.

وفي 3 آذار اجتمع العسكريون من الطرفين في صفوان والتزم العراق بمفردات القرار 686، فضلاً عن اجراءات لمنع اندلاع الحرب مجدداً مع الحلفاء، واتفق على خط مؤقت لوقف اطلاق النار يقع داخل العراق، حتى إنجاز اتفاقية نهائية لوقف ◄

إطلاق النار. وأيضاً منعت الطائرات العراقية العسكرية، عدا المروحيات، من التحليق في كل العراق والذي سمح به بعد خروج قوات التحالف من أراضي العراق في آيار 1991. ووافق العراق على كافة قرارات مجلس الأمن في 3 آذار 1991 وتلك الموافقة من جملة شروط الوقف الرسمي لإطلاق النار.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما وقعت المذابح في ربيع 1991، في الجنوب والشمال، كانت قوات الحلفاء موجودة على أجزاء من العراق. وجاء رد فعل دول التحالف فاتراً وبعد فوات الآوان. وعندما صدر قرار الإدانة رقم 688 في 5 نيسان 1991 لم يكن تحت الفصل السابع[2]، وأحيطت عمليات الإبادة بمؤامرة صمت عربية ودولية يندى لها الجبين. في 3 نيسان 1991 صدر القرار687 الذي أقام الوقف الرسمي لإطلاق النار وقائمة من المتطلبات بعيدة الأمد على العراق الوفاء بها.

2- en.wikipedia.org /wiki / united –Nation –Security – Counsil –Res…

عندما وقعت المذابح في ربيع 1991، في الجنوب والشمال، كانت قوات الحلفاء موجودة على أجزاء من العراق.

أكد القرار 687 سيادة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه، وأشار إلى محضر اجتماع موقع بين حكومتي العراق والكويت عام 1963 يعترف باستقلال دولة الكويت وسيادتها ضمن الحدود التي بينتها مذكرة أصدرها رئيس وزراء العراق الى حاكم الكويت في 21 تموز من عام 1932. وتضمن القرار 687، تشكيل لجنة لترسيم الحدود ووضع المراقبين وتحديد المنطقة منزوعة السلاح بين الكويت والعراق. وقرر إجراء التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية بجميع الأنواع والصواريخ بعيدة المدى، وفرض على العراق دفع تعويضات عن الأضرار التي أصابت الكويت، وأطراف أخرى، شاملة للبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، وتشكيل لجنة لإدارة تلك التعويضات وصندوق لاستلام المبالغ المخصصة لها، والى جانب ذلك أكد إلزام العراق بالمديونية الدولية التي ترتبت عليه أيام الحرب مع إيران.

وتطورت عمليات التفتيش على الاسلحة العراقية ونزعها إلى آلية توليد لمشكلات دائمة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، فقد فرض القرار 707 على العراق أن تستخدم الأمم المتحدة طائراتها الخاصة لخدمة فرق التفتيش وفيما بعد طائرات من دون طيار للرصد، واشترط القرار 715 مراقبة دائمة للمؤسسات العراقية ذات العلاقة، والتي يمكن أن تتطور لصناعة أسلحة ممنوعة، وإتهم العراق مراراً بإخفاء معلومات أو التصريح بوجود مواقع لم يعلن عنها

من قبل، وفي الواقع لم تبق لدى العراق اسلحة ذات أهمية يخفيها، ولكن الدعاية المبالغ بها عن صناعة السلاح، والمنحى الاستعراضي الذي درج عليه أيام الحرب العراقية الإيرانية، كانت سبباً في المبالغة بتقدير إمكاناته العسكرية الخفية.

وأن تلك المبالغة استخدمت ذريعة ضده فيما بعد، وفي سنوات الحصار نفت الحكومة العراقية رسمياً حيازتها أسلحة ممنوعة، ولكنها أيضاً كانت تحبذ الإيحاء إلى الأوساط المؤيدة لها، بأن لديها ما تخفيه لرفع معنويات وحماس الجهات المساندة لها في البلاد العربية.

وأن مناطق حظر الطيران التي استندت إلى القرار 688، والذي لم يكن تحت الفصل السابع كانت سبباً لنزاع دائم، فضلاً عن تحليق طائرات الحلفاء المستمر في الأجواء العراقية، والتي كانت تتصدى لها المضادات الجوية فتعرض بطاريات الصواريخ العراقية للقصف ودون طائل، اذ لم تكن لدى العراق التقنيات المناسبة للرد، ولم تتمكن مضاداته من اسقاط طائرة واحدة برغم التضحيات الكبيرة والمستمرة.

وفضلاً عن مناطق حظر الطيران، حذرت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها العراق من تحريك قواته البرية صوب كردستان.

نفت الحكومة العراقية رسمياً حيازتها أسلحة ممنوعة، ولكنها أيضاً كانت تحبذ الإيحاء إلى الأوساط المؤيدة لها، بأن لديها ما تخفيه لرفع معنويات وحماس الجهات المساندة لها في البلاد العربية.

وحدثت مجابهات بين العراق ولجنتي وكالة الطاقة الذرية IAEA ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش على الأسلحة الكيماوية والبايولوجية والصواريخ بعيدة المدى UNSCOM، وذلك في عامي 1991 و 1992 عدت خرقاً لشروط وقف إطلاق النار، ولكن لم تحدث مصادمات عسكرية بسببها.

وفي نيسان من عام 1992 انتخب أول مرة البرلمان الكردستاني بحماية جوية من أميركا وحلفائها، وفي آب من نفس العام فرضت منطقة حظر الطيران في الجنوب[3]، وفي نهاية 1992 أسقطت الولايات المتحدة طائرة حربية عراقية تعدت خط الحظر في الجنوب، وعندما حرك العراق منصات الصواريخ الى المنطقة المحصورة جابه تحذيراً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وروسيا بسحبها خلال 48 ساعة. وبرغم أن العراق لم يعلن رسمياً استجابته للتحذير لكنه سحبها، ثم تكررت مثل تلك المحاولات من ◄

3- " The No – Fly Zon War " (U. S./ U. K. Iraq conflict) 1991 – 2003 .History Guy.com.

الجانب العراقي والرد عليها، وشمل الحصار أيضاً النقل الجوي من وإلى العراق، وأراد العراق إثارة هذا الموضوع عن طريق رفضه السماح للجان التفتيش استخدام طائراتهم الخاصة للانتقال من وإلى العراق، وطلب تخصيص طائرات عراقية لهذا الغرض، ورفض هذا الموقف وعد خرقاً موضوعياً لشروط وقف إطلاق النار.

وحدثت أيضاً مشاحنات حول دخول قوات عراقية في المنطقة المنزوعة السلاح، لاسترجاع أسلحة عراقية من دون إذن الجهة المختصة من الأمم المتحدة، وكان العراق ممتعضاً من تخطيط الحدود، إذ أدخل التخطيط مخافر حدودية وآبار نفط وجزءاً من نطاق الموانئ العراقية ضمن الكويت.

في 13 كانون الثاني 1993، شنت الولايات المتحدة والحلفاء ضربات جوية بأستخدام حوالي 110 طائرة حربية، على ثمانية من مواقع الصواريخ في منطقة حظر الطيران الجنوبية، ولقد ساهمت فرنسا فضلاً عن بريطانيا في تلك الضربات الجوية وربما السعودية أيضاً. وبعدها سمح العراق للأمم المتحدة بأستخدام طائراتها الخاصة، وأبلغ أنه لم يحرك قوات نحو المنطقة المنزوعة السلاح مع الكويت، ولكن استمر رسمياً يعارض حظر الطيران.

إذ أدخل التخطيط مخافر حدودية وآبار نفط وجزءاً من نطاق الموانئ العراقية ضمن الكويت.

ساهمت فرنسا فضلاً عن بريطانيا في تلك الضربات الجوية وربما السعودية أيضاً.

استمر النزاع حول منطقة حظر الطيران في الجنوب والسماح لطائرات لجان التفتيش بالتحليق دون شروط، ووجهت الولايات المتحدة والحلفاء عدة ضربات جوية للعراق، بما في ذلك قصف مجمع الزعفرانية بادعاء استخدامه للبرنامج النووي، وبعد اتهام العراق بمحاولة اغتيال الرئيس بوش الاب، قصفت الولايات المتحدة دائرة المخابرات بصواريخ توما هوك، وذلك في حزيران 1993 أي في السنة الأولى للرئيس كلنتون.

في تشرين الأول 1994 تحركت قوات عراقية بحجم كبير إلى الجنوب، واقتربت من حدود الكويت، واستعدت الولايات المتحدة بمساندة بريطانيا وفرنسا للرد على العراق، وصدر قرار 949 تحت الفصل السابع يدعو العراق إلى سحب قواته، ونظراً لنجاح الولايات المتحدة في الحشد الدولي ضد العراق فقد تراجع وألمح إلى إمكانية الاعتراف بالكويت.

وفي آب 1995 ذهب الإخوان حسين وصدام كامل إلى الأردن، وحصلا على لجوء هناك، ثم عادا عام 1996 وقتلا فور عودتهما بطريقة أُريد بها استعراض

الاستعداد للقسوة وإدامة الرعب، وخشيت الولايات المتحدة على الأردن من الانتقام، واستعدت بالتعاون مع الأردن، ووضعت حاملة طائرات شرق البحر الابيض المتوسط ضمن المدى الجوي للوصول إلى العراق.

واستعان الحزب الديمقراطي الكردستاني بالجيش العراقي في أواخر آب 1996 الذي ساعده على استعادة أربيل

وبعد الانشقاق بين الحزبين الكرديين عام 1994 تطور النزاع إلى احتلال الاتحاد الكردستاني أربيل عام 1996، واستعان الحزب الديمقراطي الكردستاني بالجيش العراقي في أواخر آب 1996 الذي ساعده على استعادة أربيل، وإزاحة قوات الحزب الآخر من مناطق كبيرة، ثم شن الاتحاد الديمقراطي هجوماً مضاداً، استعاد جزءاً كبيراً مما كان يسيطر عليه، لكن أربيل بقيت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي، وامتعضت الولايات المتحدة وأنذرت الجيش العراقي بالانسحاب، وشنت حملات قصف جوي في الجنوب، ووسعت منطقة حظر الطيران إلى خط العرض 33.

وأكد الرئيس كلنتون أنه لايسمح بتصدير النفط وفق قرار مجلس الأمن الذي اتخذه عام 1995، بعد مطالبة من العراق، ما لم يتخلّ عن سياساته السابقة، ويقصد بذلك التحركات العسكرية ومقاومة طيران الحلفاء وسواها.

ومن النواتج العرضية لزحف الجيش العراقي الى أربيل، توجيه ضربة للمعارضة وإعدام100 منهم، وتمكنت الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد إخلاء 600 من المعارضة ومنحهم اللجوء.

ومن النواتج العرضية لزحف الجيش العراقي الى أربيل، توجيه ضربة للمعارضة وإعدام100 منهم، وتمكنت الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد إخلاء 600 من المعارضة ومنحهم اللجوء.

وذكر وزير الدفاع الأميركي أن مجموع الدول التي أعلنت ذلك الاستعداد وصل إلى 25 دولة.

وفي 23 شباط من عام 1998 وقعت اتفاقية بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة، تتضمن أن يؤكد العراق قبوله لكافة قرارات الأمم المتحدة، والسماح الفوري وغير المشروط لفرق التفتيش للوصول إلى كافة الأماكن بما فيها ثمانية مواقع رئاسية، وتضمنت الاتفاقية فقرات مجاملة مثل تحترم كافة الدول الاعضاء في الأمم المتحدة سيادة العراق ووحدة أراضيه ومراعاة أمنه الوطني وكرامته...، ولكن التوتر استمر وتزايد حشد القوات الأميركية والبريطانية في الخليج فيما أعلنت دول أخرى استعدادها لخوض الحرب ضد العراق، وذكر وزير الدفاع الأميركي أن مجموع الدول التي أعلنت ذلك الاستعداد

وصل إلى 25 دولة.

ولكن فيما بعد أمر الرئيس كلنتون بخفض القوات في الخليج، لأنها تضعف جاهزيتها وتربك الأوضاع الداخلية لدول المنطقة. وأعادت الولايات المتحدة توسيع قواتها في الخليج أواخر عام 1998 وشنت هجمات جوية على العراق.

وكان موقف الدول العربية والأوربية مع وجوب احترام العراق لكافة القرارات الدولية، ولكن أغلب تلك الدول لا تفضل استخدام القوة إلا عند الاضطرار، وهذا يعني لازالت التعبئة الدولية ضد العراق قوية حتى عام 1998، برغم أن الدول العربية كانت لا ترغب في حرب أخرى، وارتاحت للاتفاق بين الأمين العام للأمم المتحدة والعراق.

إلا أن وزيرة الخارجية الأميركية اولبرايت أفادت بعد زيارتها للمنطقة، أنه لم يطلب منها أي رئيس عربي تحديداً إبلاغ الرئيس الأميركي بعدم استخدام القوة، وكانت الكويت متحمسة لمواجهة العراق، ومن المتوقع سياسياً أن تظهر الكويت تأييدها الحار للسياسة الأميركية، على أساس أنها التي تحملت أعباء تحريرها وحمايتها، ومن جهة أخرى أبدت أكثر الدول الحليفة في المنطقة عدم استعدادها لضرب العراق من أراضيها.

قانون تحرير العراق

صدر هذا القانون في 31 تشرين الأول عام 1998، بتوقيع الرئيس بل كلنتون وصوت له في مجلس العموم 360 في مقابل 38، وفي مجلس الشيوخ أُقر بالإجماع [4].

واستند القانون إلى أن العراق وللسنوات 1998-1980 انتهك القانون الدولي جوهرياً، ولم يمتثل لالتزاماته بموجب ما اتفق عليه بعد حرب الخليج، وأهمل قرارات مجلس الامن الدولي، وفي الشهر الأخير من عام 1998، أجاز الرئيس كلنتون عملية ثعلب الصحراء وهي حملة قصف جوي للعراق لأربعة أيام متتالية، وكانت الذريعة الأساسية للقانون اتهام العراق بإخفائه أسلحة دمار شامل، وأنه سوف ينتج المزيد من الأسلحة ويستعيد قوته العسكرية، وقد نص القانون بأن غرضه اعتماد برنامج لدعم الانتقال إلى عراق ديمقراطي، وذكر نصاً تغيير النظام Regime change .

وقد ألزم القانون الرئيس الأميركي بتسمية جهات مؤهلة لتلقي المساعدة، وأن تكون أساساً تزاول المعارضة لنظام الحكم القائم آنذاك في العراق، وتلتزم بالقيم

4- Prados ،Alfred B. Iraq :Post –War challenges and U.S .Responses ،1991 –1998 ،up dated March 31،1999 .Congressional Research Service ،The Liberary of congress.

الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان وعلاقات سلمية مع جيران العراق والحفاظ على وحدة أراضيه، وتوثيق التعاون فيما بين أوساط المعارضة الديمقراطية لنظام صدام حسين، وكان قد صرح الرئيس الأميركي في تشرين الثاني من عام 1998، بأن التحولات المنشودة في العراق لا تحدث في ظل القيادة التي كانت آنذاك، ولكن القانون بنفسه لم يفوض الرئيس استخدام القوة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها.

أن جورج بوش الابن وبعد عشرة أيام فقط من توليه الحكم، أمر مساعديه سراً بأتخاذ التدابير لتغيير النظام في العراق.

وقد أشار القانون إلى محكمة جنائية دولية لمحاكمة صدام حسين، والمسؤولين الآخرين عن جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والانتهاكات الإجرامية للقانون الدولي، وبين القانون سياسة الولايات المتحدة بعد التغيير، قوامها تقديم مساعدات إنسانية فورية وكبيرة للشعب العراقي، ومساعدة الأحزاب والحركات العراقية للانتقال للديمقراطية، وأيضاً عقد اجتماع للدائنين من أجل تطوير استجابة متعددة الاطراف لمعالجة الديون، التي ترتبت على العراق في عهد نظام صدام حسين.

ويذكر أن جورج بوش الابن وبعد عشرة أيام فقط من توليه الحكم، أمر مساعديه سراً بأتخاذ التدابير لتغيير النظام في العراق.

ويمكن القول إن الأجواء كانت مهيئة جداً في الولايات المتحدة الأميركية، لشن الحرب على العراق، والمعارضة للحرب كانت هامشية في الكونغرس والإدارة الحكومية العليا.

والحصار الذي فرضه القرار 661 لا يشمل الغذاء والاحتياجات المدنية والانسانية، ولكن الاستيراد، استجابة لتلك الاحتياجات، يكون بموافقة لجنة شكلها القرار المذكور سميت فيما بعد

اللجنة 661 وتتكون من المجلس الحاكم، وهو من جميع أعضاء مجلس الأمن، وسكرتاريته ورئيسها التنفيذي. وفي القرار 706 في 15 آب 1991 وافق مجلس الأمن على تصدير نفط عراقي، لاستيراد الاحتياجات الإنسانية إلى جانب الغذاء والدواء، على أن يخصص جزء من الإيراد الى صندوق تعويضات الحرب المذكور آنفاً، مع تغطية نفقات الامم المتحدة لإدارة العملية ومصاريف لجان التفتيش، والتزمت مذكرة التفاهم التي أسست لبرنامج النفط مقابل الغذاء بتلك الترتيبات والشروط، واستناداً إلى قرار صدر عام 1995.

مسلسل الأحداث بعد نيسان 2003

أعاد القرار 1483 في 22 آيار 2003، فاعلية جميع القرارات السابقة المتعلقة بالعراق والكويت والمتخذة تحت الفصل السابع. وفي حين أكد على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وحق الشعب العراقي في اختيار نظامه السياسي، أقر بأنه تحت الاحتلال وإلزم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بصفتيهما دولتي الاحتلال، بالقوانين الدولية ذات الصلة في توفير الأمن والاستقرار للشعب العراقي، والعمل على استعادة العراقيين لحكم بلدهم في أسرع وقت وعن طريق حكومة تمثيلية. وأضفي القرار المشروعية على سلطة الائتلاف المؤقتة، وبين بأنها تدار من أميركا وبريطانيا وتعمل كل الدول الأخرى في ظلها.

وبدءاً من نهاية حزيران 2004، لم يعد العراق من الناحية القانونية تحت الاحتلال، وسميت حكومة عام 2005 منتخبة، وبعد الاستفتاء على الدستور والانتخاب الثاني سميت الحكومة في قرارات مجلس الأمن منتخبة ودستورية، أما القوات الاجنبية في العراق فتجدد ولايتها بطلب من الحكومة العراقية، وذلك لتأكيد استقلال وسيادة العراق في نصوص القرارات.

وأنشأ مجلس الأمن صندوق تنمية العراق DFI في الفقرة 20 من القرار 1483 المذكور آنفاً، الذي تنفق مواردهِ على الاحتياجات الإنسانية وإعادة البناء ونزع السلاح والخدمات العامة.

وقد مدد العمل به في القرار 1546 في 8 حزيران 2004 و 1637 في 2005 والقرارات اللاحقة إلى نهاية 2010 . وتوضع في الصندوق ايرادات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، وتتمتع بالحماية من الاجراءات القضائية المقامة عليها، ويستلم صندوق التنمية العراقي (90 %) DFI من إيرادات النفط الداخلة في حساب استلام الموارد النفطية، وتذهب (5 %) إلى صندوق تعويضات الحرب، وفتح حساب استلام الموارد النفطية في الاحتياطي الفدرالي بنيويورك وكذلك حسابات الصندوق العراقي للتنمية، علماً أن القرار 1483 الذي استحدث آلية الصندوق DFI لا يشترط فتح حسابات في مكان بعينه، وكان يفترض أن تفتح له حسابات في بنوك مركزية لدول أخرى لكن ذلك لم يحدث، والصندوق يخضع لاشراف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB، ويعين مراقب حسابات محايد لتدقيق الأموال والتصرف فيها.

ودأب مجلس الأمن على تجديد ولاية القوات متعددة الجنسيات استجابة لطلب رئيس الوزراء في قرارات، تصدر تحت الفصل السابع إلى نهاية السنة اللاحقة[5].

ويذكر في نصوصها حق حكومة العراق مراجعة وجود تلك القوات في موعد لا يتجاوز 15 حزيران من السنة المعنية، ويمكن للحكومة أن تنهي الولاية في موعد مبكر، وتتخذ عادة تلك القرارات بالاجماع.

وصدرت عدة قرارات عن المجلس منذ عام 1990 حول نزع الاسلحة الكيماوية والبايولوجية والصواريخ الباليستية وإزالة القدرات النووية العراقية.

لقد تعاون العراق وأيضاً أنجز المطالب المذكورة في القرار 687 (1991) في تحطيم، أو ازالة، جميع الاسلحة البايولوجية والكيماوية والصواريخ والأسلحة الباليستية، وكذلك كل ما يتعلق بالأسلحة النووية، أو جعلها في حالة لاتنطوي على مخاطر، وقرر المجلس أن تلك الالتزمات قد حققها العراق.

ولم يصدر إلى الآن شهادة بأن العراق خالٍ من جميع الأنشطة النووية المبينة في القرار 707 (1991)، أي إن الإجراءات بطيئة جداً وعلى نحو غير مبرر، ويبدو أنه لازالت هناك اتفاقيات مطلوب من العراق التوقيع عليها، حتى يعلق ملف نزع الأسلحة في العراق تماماً.

وفي آب 2007 جُدِّد عمل بعثة الامم المتحدة في العراق، وفي 18 كانون الأول من نفس العام مددت ولاية القوات متعددة الجنسيات للمرة الأخيرة، وتقرر إنهاء عمل لجنة التحقق والتفتيش UNMOVIC، وعمل منظمة الطاقة الذرية IAEA في التحقق من الأنشطة النووية ذات الاستخدامات العسكرية.

وفضلاً عن رسالة الحكومة العراقية نظر المجلس في رسالة من خارجية الولايات المتحدة الأميركية، تؤكد استعداد القوات متعددة الجنسيات للالتزامات التي بينها قرار مجلس الأمن 1546 عام 2004، وحق الشعب العراقي ليختار وبحرية تامة مستقبله السياسي والسيطرة على مواردهم الوطنية، ورحب أيضاً بجهود الحكومة ودورها في بناء عراق اتحادي ديمقراطي تعددي وموحد حيث تحترم حقوق الانسان كاملة فيه، ودورها الحيوي في تشجيع الحوار الوطني والمصالحة في سعيها نحو رفض الطائفية بالكامل.

وأكد أيضاً التزامات الدول الأعضاء تحت القرار 1618 في عام 2005 والقرارات الأخرى والاتفاقات الدولية ذات الصلة، في التصدي لأنشطة الإرهاب في العراق

5- Report of the secretary General pursuant to paragraph 5 of resolution 1859 (2008), 27 july, 2009, United Nations, security counsil, S/2009385/.

ومنه وضد مواطنيه، وطلب رئيس الوزراء تأكيد مسؤولية العراق على قواته المسلحة وتجهيز المعدات ومسؤوليته أيضاً على قيادتها والسيطرة عليها.

وأشاد القرار بدور بعثة الامم المتحدة للمساعدة (UNAMI)، التي أسست في 14 آب 2003، والعهد الدولي، وفي نصوص القرار رقم 1859 عام 2008، لاحظ مجلس الأمن التقدم في مجالات الأمن والسياسة والاقتصاد، في الوقت الذي يعترف بأستمرار حاجة العراق إلى الدعم الدولي لدفع الوضع الأمني قدماً.

ولقد اعترف مجلس الأمن بأن تطورات ايجابية حدثت في العراق، وأن الوضع الآن يختلف تماماً عما كان عليه الحال عند اتخاذ القرار رقم 661 (1990).

وقرر المجلس في الفقرة 5 من القرار مراجعة قرارات مجلس الأمن المتخذة بشأن العراق، وطلب من الأمين العام أن يقدم وبعد التشاور مع العراق، تقريراً عن الحقائق ذات الصلة بالاجراءات المهمة التي يتخذها المجلس، كي يحرز العراق مكانة مساوية لتلك التي كان يتمتع بها قبل فرض تلك القرارات، وهو ما يطلق عليه إخراج العراق من الفصل السابع، وأكد أن ولاية القوات متعددة الجنسيات سوف تنتهي في 31 كانون الأول 2008.

وأُعد التقرير واشتركت عشر جهات مختلفة من الأمم المتحدة في إنجازه وعرض على مجلس الأمن قبل منتصف عام 2009.

تعويضات الحرب:

في القرار 687 (1991) القسم E تقرر دفع تعويضات الحرب. وأن لجنة التعويضات هي جهاز تابع لمجلس الأمن أنشأه عام 1991، للنظر في المطالبات ودفع التعويضات لتغطية الخسائر المباشرة والتلف والضرر، الذي أصاب ممتلكات الحكومات الأجنبية ومواطنيها نتيجة للحرب والاحتلال العراقي للكويت 1991-1990.

وتضم لجنة التعويضات المجلس الحاكم، وأعضاؤه أعضاء مجلس الأمن نفسه وسكرتارية برئاسة موظف تنفيذي، وبدءاً من 11 تموز 2007 خفضت سكرتارية اللجنة طبقاً لقرار المجلس الحاكم في جلسته 58 في كانون الاول 2005، وبموجب القرار 705 (1991) والمؤكد بالقرار 986 (1995)، بدفع العراق (30%) من مبيعات الصادرات النفطية ومنتجات النفط المسموح بها. وفي عام 2000 خفضت الى (25%) في القرار 1330، وبموجب الفقرة 21 من القرار 1483

(2003)، أصبحت (5%) تودع في صندوق التعويضات، وبحسب القرار الأخير تبقى النسبة كما هي إلى أن تقرر حكومة العراق والمجلس الحاكم غير ذلك.

وفي الاجتماع السادس والخمسين في حزيران 2005، أكمل المجلس الحاكم مراجعة الطلبات المستلمة بدءاً من تشكيل لجنة التعويضات عام 1991، راجعت اللجنة (2،6) مليون طلباً بقيمة 352 مليار دولار، وبلغت الطلبات المحسومة 52،3 مليار دولار لحوالي (1،5) مليون طلب أقرت لأفراد وشركات وحكومات ومنظمات دولية إلى نهاية نيسان 2009 دفع (27،1) مليار دولار وبقي (25،2) مليار دولار[6].

6-Security Counsil Report April 2010 Iraq .counsilreport.org/site/ pp.aspx www.securitywww. security

وعند نهاية نيسان من عام 2009 أكمل العراق تعويض كافة الاشخاص والشركات والحكومات الاجنبية، والمبالغ المتبقية حصراً للكويت منها 24 مليار دولار تعويضات النفط المحروق وبنايات حكومية للوزارات، و((1،2 مليار دولار لاضرار البيئة، والمبلغ الأخير تقرر ادراجه ضمن برنامج المتابعة البيئية، الذي انشأ بقرار اللجنة 258 عام 2005 تقدر تكاليفه بمبلغ (4،3) مليار دولار تدفع من التعويضات الحربية، وتتحمل التكاليف الادارية للبرنامج إيران والأردن والكويت والسعودية العربية.

إذ خصصت أميركا مبالغاً ضخمة للمساعدة في إعادة الأعمار (المانيا واليابان)، وهي الطرف المنتصر في الحرب.

وفي الجلسة (64) نظر المجلس في طلب الحكومة العراقية تخفيض نسبة ال (5 %)، ولكن الطلب رفض لأن برنامج متابعة التخصيصات للمعالجات البيئية المتخذة في القرار 258 (2005)، والذي طلبت الحكومة العراقية أن يراقبه المجلس الحاكم سوف تتأثر بسبب نقص الموارد عند تخفيض النسبة.

ثم أكدت الحكومة العراقية تخفيض النسبة المخصصة للتعويضات في آذار 2009 الى (1%) في حالة عدم الغائها، برسالة تعترف فيها أيضاً بأن التعويضات التزام عليها وهي تسعى لإنهاء الموضوع بالسبل الملائمة، وهو موقف العراق إلى الآن كما تفهمه سكرتارية الامم المتحدة، ولكن الكويت بقيت أيضاً مصرة على عدم تخفيض النسبة.

ويقتضي المنطق أن مجلس الأمن الذي فرض التعويضات على العراق تحت الفصل السابع، يلغيها ايضاً لانتفاء الاسباب السياسية لاستمرارها، لأن التعويضات هي أصلاً عقوبات تفرض على الخاسر في الحرب، كما حدث مع المانيا ◀

في الحرب العالمية الأولى، ولكن العالم تخلى عن هذا الأسلوب في إدارة اوضاع ما بعد الحروب، وحتى في الحرب العالمية الأولى ارتفعت أصوات اعتراض على معاقبة المانيا اقتصادياً، إذ قد يؤدي ذلك الى اشعال حرب جديدة، وقد حصلت الحرب التي سميت العالمية الثانية فيما بعد، ولم تفرض بعدها عقوبات اقتصادية على المانيا واليابان، بل حصل العكس إذ خصصت أميركا مبالغاً ضخمة للمساعدة في إعادة الأعمار (المانيا واليابان)، وهي الطرف المنتصر في الحرب.

الحدود العراقية الكويتية

ترسيم الحدود بين العراق والكويت أنجزته لجنة من الأمم المتحدة واعتمده قرار مجلس الأمن 833 في 1993، ونصبت ركائز بعدد 106 بين عامي 1991 و 1994، وكلف الأمين العام للأمم المتحدة بوضع آلية لصيانة الركائز بموجب تلك القرارات وحتى آذار عام 2003 كانت الادامة من مهمة بعثة المراقبة على الحدود التابعة للأمم المتحدة، وفيما بعد أُحيلت إلى عمليات حفظ السلام ضمن مشروع إدامة الحدود، وفي شباط من عام 2006 أرسلت الأمم المتحدة بعثة الحدود بين العراق والكويت بمشاركة العراق والكويت، قدمت تقريرها الى ممثلي الدولتين مع توصيات تؤخذ في المراحل اللاحقة لمشروع إدامة الحدود.

وقد وجدت اللجنة أن هناك أبنية ما بين الركائز الحدودية في منطقة أم قصر، يجب إزالتها وإعادة تسكين شاغليها.

إعادة الممتلكات الكويتية

في الفقرة 14 من القرار 1284 (1991) عين منسق لمسائل إعادة الممتلكات الكويتية والمفقودين، ولازالت الكويت تطالب العراق بيان مصير 605 أشخاص كشف عن 236 منهم، وطلب وزير الخارجية العراقي إنهاء مهمة المنسق المكلف من الأمم المتحدة حول هذه المسألة، لأن العراق بذل كل مساعيه للكشف عن الاشخاص الذين اختفوا بعد الحرب ولم يعثر لهم على أثر.

لكن الكويت رفضت، فطلب الأمين العام فترة اضافية حتى منتصف 2010 لتعزيز الثقة بين البلدين، والأمم المتحدة تبنت مشروعاً لبناء قدرات في وزارة حقوق الإنسان للبحث عن المفقودين ايام النظام السابق، وجدد مجلس الامن عمل المنسق لهذه المهمة[7]، ودعت الحكومة العراقية رئيس الجنة الكويتية عن المفقودين لزيارة العراق والبحث في مسائل لتعزيز التعاون لإنهاء الموضوع.

7- UNSEC .Keep Iraq under chapter 7 ,promises to reverse action if Iraq complies with Un demands .kw.June14.2010 www. kuna.net.

صندوق التنمية العراقي وحماية أموال العراق في الخارج

لقد استحدث الصندوق العراقي للتنمية عام 2003 بهدف ايداع موارد مبيعات النفط، ومنتجات النفط والغاز الطبيعي، والموجودات المالية المجمدة سابقاً التي تحول من جميع الدول الاعضاء وكذلك الارصدة المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء، وأن الاموال التي تدخل في الصندوق تتمتع بالحماية بموجب قرارات مجلس الأمن، بأستثناء المطلوبات الناشئة عن الاضرار البيئية، وقرر مجلس الأمن إن الحماية لا تنطبق على الاحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية، بشأن الالتزامات التعاقدية التي يدخل بها العراق بعد 30 حزيران 2004.

وقد طلب المجلس من الحكومة العراقية منذ سنة 2006، انشاء هيئة عراقية تتولى المراقبة بديلاً عن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، بعد انتهاء ولايته.

وقد شكلت الحكومة العراقية الهيئة بأدارة رئيس ديوان الرقابة المالية، لكن مجلس المشورة والمراقبة مرتبط اصلاً بالصندوق العراقي للتنمية، ولذلك فإن تسمية لجنة تحاكي في مهامها مجلس المشورة والمراقبة، هو بمثابة استمرار للوضع الاستثنائي للعراق، إذ في الوضع الطبيعي يفترض أن العراق لديه نظام للادارة المالية العامة، وموازنة تعد من مجلس الوزراء وتشرع من مجلس النواب، ولديه ترتيبات متكاملة للرقابة على التصرف بالموارد مثل أية دولة أخرى، وهو ليس بحاجة لإستحداث جهاز أضافي وبتوصية دولية.

وليس من العدالة أن يترك مجلس الأمن مختلف دول العالم تستضعف العراق وتبتزه في مطالبات لاعلاقة لها أصلاً بحرب الكويت

لقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة إن اللجنة المالية التي شكلتها الحكومة، تستطيع مزاولة دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بكفاءة عند حله، ويبقى صندوق التعويضات وكيف يمول بعد انهاء آلية العمل بالصندوق العراقي للتنمية، ولعل من الضروري فصل التعويضات عن موارد النفط وهو ما ينسجم مع مصالح جميع الاطراف، ولكن حماية موارد النفط من الملاحقات القضائية تبقى غاية في الأهمية، بل حماية جميع أموال العراق من الاجراءات القضائية عن المديونية لما قبل 2004، خاصة وأن العراق بذل جهده لإنهاء ملفاتها حسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس، والتي لازالت بعض الدول العربية لا ترتضيها لإعادة هيكلة الديون، مما يساعد في عودة العراق الى الوضع الطبيعي لما للعلاقات المالية الدولية من أهمية حاسمة في الحياة الاقتصادية للعراق والمكانة السياسية للدول.

وهنا لا بد لمجلس الأمن إن يحسم المديونية لما قبل 2004، ولاسيّما أن العراق بذل جهده لإنهاء ملفاتها بحسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس، والتي لازالت بعض الدول العربية لاترتضيها لإعادة هيكلة الديون، مما يساعد في عودة العراق إلى الوضع الطبيعي، لما للعلاقات المالية الدولية من أهمية حاسمة في الحياة الاقتصادية للعراق والمكانة السياسية للدول. وهنا لابد لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وتحت الفصل السابع لإنهاء ملف المديونية، إذ لا يعقل أن يعامل العراق لوحده تحت الفصل السابع في جميع النزاعات والقضايا المعلقة، وليس من العدالة أن يترك مجلس الأمن مختلف دول العالم تستضعف العراق وتبتزه في مطالبات لاعلاقة لها أصلاً بحرب الكويت، وهذه السياسة لا تساعد قطعاً على ضمان السلام المستدام وأمن المنطقة.

إن تعريض أموال العراق الى تهديد مستمر من مطالبات مبالغ بها أصلاً، على أساس انتهاك لحقوق الانسان وإرهاب تعرض له الأجانب قبل عام 2003، وإجبارهم على الاستجابة لها، هو تعنت لاعقلاني تجاه الشعب العراقي.

إن القتل الذي لايتوقف وأشلاء الأبرياء في بحيرات الدم التي تعرضها الفضائيات أمام العالم بأسره، والثكالى والأرامل والأيتام بالملايين من هذا الشعب المنكوب، لا تستطيع دول العالم الكبرى والمنطقة والجوار المباشر تبرئة ساحتهم منها.

بقايا برنامج النفط مقابل الغذاء

في عام 1995 أصدر مجلس الامن الدولي قرارهم 986، أجاز نظاماً مسيطراً عليه لتصدير نفط العراق لسد الاحتياجات الإنسانية للعراق، الذي سمي نظام النفط مقابل الغذاء كما أشير آنفاً، منذ فرض الحصار الشامل على العراق بموجب القرار 661، وحتى تنفيذ البرنامج انحصر تدفق السلع الى العراق بالاحتياجات الانسانية، ولكن مصادر التمويل كانت شحيحة، ولذلك اضطر مجلس الأمن إلى اعتماد هذا البرنامج لتوفير مصادر تمويل وتوضع موارد الصادرات النفطية في حساب وصاية لدى مصرف BNB Paribas Escrow، تغطى موارد البرنامج تكاليف لجان التفتيش على الأسلحة المحضورة وإدارة البرنامج فضلاً عن الاحتياجات الإنسانية للعراق.

وأسهم البرنامج بفك الحصار جزئياً، حتى 18 كانون الثاني 2003، كانت السلع

الداخلة للعراق بقيمة 26 مليار دولار ومجموع ايرادات البرنامج 62 مليار دولار[8].

وبعد استبعاد مبالغ التعويضات الحربية والمبالغ التقديرية لتكاليف الإدارة الدولية للبرنامج ولجان التفتيش، فمن المفروض أن تبقى حوالي 19 مليار دولار في حساب البرنامج، وهي قريبة من هذا التقرير عند التغيير في نيسان 2003، وأُعيدت منها (10،4) مليار دولار إلى الصندوق العراقي للتنمية، والآن يوجد في الحساب حوالي 700 مليون دولار، والسؤال المهم هل دخلت سلع الى العراق من البرنامج بعد عام 2003 فعلاً بما يعادل (8 –7) مليار دولار؟

وكانت التخصيصات من الحساب المذكور آنفاً كما يأتي[9]:

- % 59 الاحتياجات الإنسانية من السلع والخدمات للوسط والجنوب.
- % 13 لمحافظات كردستان الثلاث.
- % 2،2 للتكاليف الإدارية للأمم المتحدة.
- % 0،8 تكاليف التفتيش على الأسلحة المحظورة.

وفي السنوات الأخيرة قبل 9/4/2003 سمح مجلس الامن للعراق تصدير الكمية التي يريد، إن رفع السقف الذي كان مفروضاً، ربما لزيادة التعويضات للكويت وتهيئة تمويل كافٍ لدوائر الأمم المتحدة ذات العلاقة ولجان التفتيش، و/ أو تبلورت سياسة اخرى بهدف رفع الحصار الاقتصادي عن العراق مع عدم السماح بالتنمية.

أن العراق كان حراً في اختيار من يشتري النفط، ولذلك يبحث عن المشتري الذي لديه الاستعداد أكثر للتعاون في استخلاص الفرق بين السعر الفعلي وسعر السوق

كانت لجنة التفتيش عن الأسلحة UNMOVIC ومنظمة الطاقة الذرية تدقق في احتمال الاستخدام المزدوج للمستوردات، وعند تخمين احتمال استخدام مزدوج تحيل الطلب الى لجنة المقاطعة في مجلس الأمن، وتدفع المبالغ عند تأييد دخول السلع إلى العراق من قبل شركة استأجرت لهذا الغرض، وهي شركة كوتكناCotecna السويسرية التي تعاقد معها مجلس الأمن تتأكد من مطابقة مواصفات السلع للعقد المجاز من الأمم المتحدة.

وتقدر أقيام السلع والخدمات المنفذة من البرنامج حتى النهاية التي كانت مقررة في تشرين الثاني عام 2003 حوالي 32 مليار دولار.

يرى Chsieh and Moreth أن العراق كان حراً في اختيار من يشتري النفط، ولذلك يبحث عن المشتري الذي لديه الاستعداد أكثر للتعاون في استخلاص ◄

8- Barton ،Frederick D and Crocker ،Bathsheba N. ،A wiser Peace: Action Strategy for A Post –Conflict Iraq ،Supplement [،An Overview of the Oil –for –Food Program.

9- Oil for Food as Usual ،The wall street Journal ،September 9،2005 .

الفرق بين السعر الفعلي وسعر السوق، إذ يمكنه من التعاقد على سعر أدنى من السوق. وكذلك استخدمت تلك الوسائل لخدمة أغراض سياسية وربما رشاوى.

ولكن تلك الفرصة تضاءلت بعد أيلول 2001، عندما عمدت الامم المتحدة الى التسعير اللاحق للسوقRetroactively، وطلب في القرار 1483 عام 2003 من الأمين العام إنهاء البرنامج وتسليم عملياته، والوثائق ذات العلاقة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة في 21 تشرين الثاني 2003، ولكن مع ذلك وبالرغم من القرار، فإن عقوداً بعدد 3009 وبقيمة 8 مليار دولار عدت ضرورية

لإعادة البناء والاحتياجات الإنسانية واستمر تنفيذها، وبذلك احتفظت الأمم المتحدة بإدارة الاعتمادات لتنفيذ تلك العقود، وتصدر سلطة الائتلاف المؤقتة شهادات الاستلام وانتقلت هذه المهمة فيما بعد، إلى الحكومة المؤقتة بموجب قرار مجلس الأمن 1546 (2004)، ومن ثم إلى الحكومة الدائمة.

تجابه السعودية تحدي قطر الداعم للإخوان، وتنامي الوعي الشعبي الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

واشتكت الأمم المتحدة من تأخير عمليات الدفع لعدم وصول تأكيدات الاستلام في الوقت المطلوب، ولكن المبلغ استنزف استناداً الى أوراق تبين استلام الجانب العراقي للشحنات، وهي وإن استوفت الشروط الشكلية لكن من الصعب تأكيد مطابقتها للواقع بالكامل.

وبعد ذلك بذلت جهود لتقليل الاعتمادات وذلك بأستبعاد غير الفعالة منها، التي لم يبدأ تنفيذها، وإلى 30 حزيران من عام 2009 بقي 81 اعتماداً بمبلغ 312 مليون دولار، ولازالت توجد مبالغ محتجزة في حساب الوصاية لدى مصرف BNP Paribas لمواجهة المطالبات غير المتوقعة، ومبالغ للتجهيزات التي لم يؤكد العراق استلامها ومبالغ أخرى، ووفق أحدث البيانات بقي 63 اعتماداً وبمبالغ محتجزة بما مجموعه 700 مليون دولار.

ولم يغلق إلى الآن، ولكن توقفت عمليات الاستيراد على ذلك البرنامج والاعتمادات المذكورة، لازالت قائمة في انتظار وصول التأييدات من الدوائر العراقية لاطلاق المبالغ، لقد واجه انهاء البرنامج صعوبات ناشئة عن تشبث الدوائر المستفيدة في العراق باستمرار الدفع على الاعتمادات المفتوحة سابقاً، وأغلبها لتجهيزات متجددة، والمهم أن أكثر من 7 مليار دولار من المبلغ المبين آنفاً دفعت

من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد عام 2003، وأغلب الوثائق قد تعرضت للحرق وعمليات التخريب، إذ يصعب التكهن بحجم الفساد المالي لهذا الجزء من البرنامج، وذلك فضلاً عن المشاكل وأوجه الفساد التي أثيرت حول مجريات التنفيذ لما قبل 2003، وهي متشعبة ومعقدة في وسائلها بتورط أطراف دولية، بدءاً من اختيار المصرف الذي وضعت فيه المبالغ، مروراً باختيار الدول ومع الشركات المجهزة، إن البرنامج لم يحظ بالإشراف المسؤول والعناية الرقابية الكافية من السلطات الحكومية المعنية ومجلس النواب فيما بعد، والجهات الأخرى التي أوكلت اليها الأمانة.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء هو سجل إدانة للأمم المتحدة والإدارة العراقية قبل عام 2003 وبعدها، وكذلك سلطة الائتلاف المؤقتة التي ارتكبت اخطاءً قاتلة في هذا البرنامج[10]، ومن المهم إماطة اللثام عن كل التفاصيل كي تعرف الأجيال القادمة مآسي تلك الحقبة، والبرنامج لم يغلق إلى الآن، وتطلب الأمم المتحدة من العراق تعهد بتبرئة ذمة جميع الجهات والأشخاص العاملين في الأمم المتحدة على البرنامج لإغلاقه.

10- Hsieh ،chang –Tai and Moretti ،Enrico ،Did Iraq cheat the United Nations? under pricing ،Bribes ،and the Oil for Food program ،the Quarterly Journal of Economics ،November 2006.

إن تلك الأموال للدولة العراقية أدارتها الحكومة قبل عام 2003 من خلال أشخاص وكيانات برقابة سرية مشددة للتحايل على الحصار

لجنة استعادة أموال العراق في الخارج

أنشأ مجلس الأمن لجنة بحسب القرار1518 (2003)، الذي أكد ما جاء في القرار 1483 لتجميد ونقل الأموال العامة التي كانت بحوزة جهات مرتبطة بالنظام السابق، وكلفت اللجنة بتشخيص الافراد والكيانات التي تنطبق على الأموال التي بحوزتهم قرارات التجميد والنقل الى الصندوق العراقي للتنمية، ويشمل التجميد والنقل الأموال والموجودات المالية والموارد الاقتصادية التي نقلت من العراق من قبل أشخاص وكيانات ذات ارتباط بالنظام السابق، بما في ذلك أشخاص السلطة العليا وأفراد عوائلهم وذوو قرابتهم والعاملون نيابة عنهم، وايضاً أموال الحكومة السابقة وجميع الكيانات والشركات والوكالات المرتبطة بها والمقيمة خارج العراق، ولم تجتمع اللجنة منذ نهاية عام 2005، ولكنها تتلقى معلومات لإدراج أو حذف اشخاص وشركات من قائمة الجهات المشمولة بالتجميد والنقل، النجاح في هذا الخط كان محدوداً جداً.

ويبدو أن الاهتمام باستعادة الاموال قد تضاءل، ولا استبعد أن المزاج السياسي ◀

لمجلس الأمن قد تغير وكذلك الولايات المتحدة الأميركية، وأن ضعف الحكومة وعدم جدية الكادر المتقدم للدولة، وتواطؤ حكومات ومؤسسات عربية واجنبية مع حائزي تلك الأموال، حقداً على الوضع الجديد في العراق اسهمت في ضياعها.

إن تلك الأموال للدولة العراقية أدارتها الحكومة قبل عام 2003 من خلال أشخاص وكيانات برقابة سرية مشددة للتحايل على الحصار، وعندما انهارت الحكومة تقطعت خيوط الاتصال وافلت عديمو الضمائر بأموال الشعب العراقي، وهناك مشكلة أخرى تناولها القرار 899 (1994)، وهي ممتلكات الأشخاص العراقيين التي بقيت على أرض الكويت بعد رسم الحدود الدولية، وقد وافقت الكويت على تعويضهم ووضع المبالغ في صندوق أمانة في حينها لأنها ما كانت تستطيع او ترغب التعامل مع النظام السابق، وأخيراً اقترحت الحكومة العراقية نقل الأموال إلى الصندوق العراقي للتنمية وأنها شكلت لجنة لتوزيعها على الفلاحين المعنيين.

وكذلك أصبح من السهل على أضعف الدول التغلغل في الأوساط المتنفذة سياسياً وإدارياً

تكريس التدويل

لقد كانت سلطة الأئتلاف الدولي المؤقتة وإقرار مجلس الأمن الدولي لها عام 2003 في القرار 1483بمثابة استمرار للتدويل، ومنذ ذلك الوقت نشطت الكثير من المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية للعمل في العراق، وكذلك أصبح من السهل على أضعف الدول التغلغل في الأوساط المتنفذة سياسياً وإدارياً، وساعد على ذلك مع الأسف ضعف سلطان القيم المرتبطة بالاستقلال والسيادة، وتعاقب الاجيال على التساهل مع أنماط السلوك الأنتهازي والأرتزاق المادي والمعنوي في التعامل مع الدولة والشأن العام، وأن إستمرار تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يدار من الأمم المتحدة، إلى جانب استلام المورد النفطي في صندوق يخضع لإشراف دولي، بعد اقتطاع مباشر للتعويضات الحربية، كلها عوامل شكلت بيئة جديدة لتكريس التدويل.

واضيفت إلى ذلك مشكلة إعادة هيكلة المديونية وما تسمح به أو تتطلبه من اتصالات دولية، والتدوال الدائم مع صندوق النقد الدولي، والكثير من المؤتمرات والدورات التدريبية في الخارج، وربط مهمات تطوير لدوائر عدة مع طرف دولي أو أكثر، وكان من نتيجة ذلك أنّ الدور الخارجي أصبح كبيراً ومعقداً، ومن المنطقي

أن يتشبث البعض بإدامته في خضم التنافس على المواقع والاحتفاظ بها.

ملاحظات إجمالية

آخر قرار اتخذه مجلس الأمن في الشأن العراقي كان 1905 نهاية (2009)، وقد أشاد مجلس الأمن بالتطورات التي حققها العراق، وأن وضعه الآن يختلف جذرياً عما كان عليه وقت اتخاذ القرار 661 (1990)، واعترف بأهمية وصول العراق إلى مكانة مكافئة للتي كان عليها قبل الحصار، لقد مدد القرار الترتيبات التي أنشأها القرار 1483 (2003) حتى نهاية 2010.

منذ غزو الكويت عام 1990 عانى الشعب العراقي ويلات حربين مع آثارهما التدميرية المعروفة انسانياً ومادياً وما بينهما من حصار امتدت آثاره إلى الآن، وبالرغم من الأحداث الجسام لما بعد 9/4/2003، والانقطاع جذرياً عن نقطة البدء التي أنشأت التدويل والحصار، لازال العراق بعيداً عن العضوية الطبيعية في العالم والنطاق الإقليمي.

ولم تشعر دول المنطقة والعالم إن أمن واستقرار العراق ورخاءه الاقتصادي وعودته الى الوضع الطبيعي، مما يستحق الأولوية للضغط بأتجاه إزالة العقبات في طريق الاستقلال الناجز والسيادة التامة، والتي تتجلى بلا أدنى شك في حكومة قوية ومهابة في بلدها والعالم، وتمتلك الحد الأدنى من القدرة على الردع المهم لأمن شعبها وحماية أموالها، وفي تقريره الأخير منتصف 2009، يقول الأمين العام للأمم المتحدة يسعدني أن أشير إلى التقدم الذي انجزته حكومتا العراق والكويت نحو حل لبعض المسائل...

أن جميع المشاكل لازالت معلقة بعد عشرين سنة، وهذه كارثة في العلاقات الدولية وضعت الشعب العراقي في محنة حقيقية

وهذا يعني أن جميع المشاكل لازالت معلقة بعد عشرين سنة، وهذه كارثة في العلاقات الدولية وضعت الشعب العراقي في محنة حقيقية، ويستطرد السيد الأمين العام (إنها مسؤولية الدولتين الجارتين وعليهما أن يعملا سوية لحل بقية المشاكل المعلقة)[11]، وهل من المعقول والإنصاف بعد الحربين والحصار، وكل تلك القرارات أن يطلب من الدولتين الجارتين حل مشكلاتهما بالعمل سوية، أو كان على مجلس الأمن الدولي، وتحت الفصل السابع ومنذ عام 2003، أن يضع ستراتيجية خروج لإعادة العراق إلى الوضع الطبيعي، وبالقوة نفسها التي أخرج بها العراق من الكويت وبالأدوات نفسها التي فرض بها عليه الحصار.

11- Russia predicts Iraq will stay under chapter 7 of UN charter for a while by saloua. Jardoubi United Natios .(KUNA) .net. kw.June14.2010 . www. kuna.

إن ربط حل مشكلة المديونية للدول العربية بالعهد الدولي والحوار الإقليمي أضعف الموقف العراقي من دون مسوغات عادلة، إنّ مديونية العراق للدول العربية ينبغي حلها بالوسائل التي اتبعت مع الدول الاجنبية وبحسب معايير الاتفاق الجماعي مع دول نادي باريس، وقد ارتضت الدول الاجنبية تلك المعايير بل إن الدائنين التجاريين، وكانت ديون البعض منهم صغيرة، وافقوا على تسوية الديون بالانسجام مع معايير نادي باريس، ذلك أنّ الديون العربية لها نشأة مختلفة فقد ارتبطت بتحالف لمساندة العراق في الحرب مع إيران، وكانت جلها لتمويل تجهيزات عسكرية في حينه.

إن الكثير من الناشطين في العالم وصفوا الديون على العراق بأنها فاسدة odious، ولكن العراق أراد أن يفتح صفحة جديدة مع العالم، والمعلوم أن العراق لم يكن من البلدان المدينة حتى عام 1983، بعد نفاد احتياطياته الدولية وانخفاض انتاج وتصدير النفط وتزايد تكاليف الحرب، وقبل ذلك كان من أفضل الدول احتراماً لالتزاماته المالية في العالم، والأمانة المهنية تقتضي لوم الجهات التي اقترحت نصوص العهد الدولي قدر تعلق الأمر بالمديونية، فهذه أول مرة في العالم تذكر شروط سياسية صريحة لحل مشاكل المديونية، وعلى دولة مقيدة بالكثير من التوافقات المستحيلة، التي فرضتها ديمقراطية تفتقر إلى الضوابط الدستورية الأساسية لحكومة تستطيع ممارسة سيادة الدولة، مع تعددية مؤسسية واستقلال الكثير من الدوائرعنها، من الناحية القانونية أو الفعلية، بمباركة بعض الأجانب (والجيران) إضعافاً للعراق.

أسهم الموقف العربي، منذ عام 1990 إلى سقوط النظام السابق في نيسان 2003 في تفاقم أزمة العراق

إن العراق لا يستطيع التعهد لدول الجوار والمنطقة والعالم بأكثر من السلام والتعاون من أجل الرخاء، وهو يرفض قطعاً التمييز بين الشعوب والدول على أسس عنصرية وطائفية، ومن المستحيل أن يكرر حرباً أخرى كالتي خاضها مع إيران، لأنه سوف يجتث بقايا الثقافة التي قادت إليها، فلم يعد ممكناً استدراج الشعب العراقي للمفاضلة بين تركي سني وفارسي شيعي وشقيق كبير وآخر صغير، إن أرض العراق وطن لشعبه ولا يوجد في العالم شعب آخر لهذا الوطن، وإن مصلحة الجميع تقتضي احترام حق الشعب العراقي بالوجود الكامل والحي في دولة مستقلة حرة تامة السيادة اسوة بالدول الأخرى، لقد أسهم الموقف العربي، منذ

عام 1990 إلى سقوط النظام السابق في نيسان 2003 في تفاقم أزمة العراق، إذ تجاهل التدهور الكبير الذي عاشه المجتمع العراقي في كافة مناحي الحياة، وسحق القيم ومختلف أشكال القمع والإسراف في القتل الفردي والجماعي وعذاب الخوف المقيم، ومذلة الفقر والبطالة، وانهيار البناء التحتي الاقتصادي والخدمي.

وبعد عام 2003 لم تكن الدول العربية رحيمة بالعراق وشعبه، عندما التزمت الصمت عن مسلسل التخريب والمذابح الجماعية، وهي تعلم جيداً دوافعها وما تهدف اليه بل قدمت مساندة سياسية واضحة للحرب الطائفية المكشوفة بحجة دعم المقاومة، حتى اسقطت المفهوم وشوهت قيم النضال والمقاومة من أجل الحرية والاستقلال، وكانت النتيجة العداوة وانتهاك الحرمات وتمزيق شمل العائلة العراقية.